



لم عليك دعم القانون حول الحق في الوصول الى المعلومات ؟

- سيظهر دعمك لهذا القانون التزامك بالشفافية والحوكمة الجيدة في لبنان.
- سيظهر دعمك لهذا القانون التزامك باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي صادق عليها لبنان في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.
- سيزيد دعمك لهذا القانون من نفاذك الى السجلات والوثائق الحكومية الحساسة التي تسمح بتقييم أداء المسؤولين في الدولة على أساس القضية او الموضوع.
- سيخفف دعمك لهذا القانون من الحاجة الى "الواسطة" للحصول على بيانات حساسة بشأن أداء الحكومة والتحديات التي يتم ادخالها الى السياسات واجراءات الادارة العامة ومسارها.
- هذا القانون سيسهّل عليك لعب دورك كحارس لمؤسسات الحكومة وكالصوت الذي يعبر عن هموم الناس ومشاكلهم.

كيف يمكن لهذا القانون أن يساعدك على المساهمة في مزيد من الشفافية بين الحكومة والشعب؟

- هذا القانون سيساعدك على رفع غطاء السريّة داخل الحكومة، فيما يحافظ على مبادئ المساواة والعدالة في الكشف عن المعلومات الرسمية.
- هذا القانون سيساعدك على مقارنة وعود السياسيين مع ما تحققه الحكومة فعليا" وعلى تشاطر هذه المعلومات مع قرّائك.
- تعزيز الوصول الى المعلومات والتغطية الإعلامية سيسمح للمواطنين بأن يشرفوا بشكل أكثر فعالية على صنع السياسات داخل الحكومة، كما سيزيد من قدرتهم على الخوض في النقاش العام ومساءلة الحكومة.
- سيؤدي نفاذ المواطنين الى الأسباب وراء القرارات الادارية التي تمسّ بحقوقهم الى الحد من حالات سوء التفاهم وسيزيد من الثقة في الحكومة.

كيف يمكن لهذا القانون أن يعزز من جودة تقاريرك و مصداقيتها؟

- هذا القانون سيساعدك على الوصول الى وقائع يمكن التحقق منها، وبالتالي لن تضطر بعد اليوم للاعتماد على التكهنات.
- هذا القانون سيمكّنك من نشر المعلومات الدقيقة و اجراء التوثيق الدقيق عن أداء الحكومة وبالتالي سيزيد من مصداقيتك في صفوف قرّائك.
- هذا القانون سيعزّز من قدرتك على ممارسة العمل الصحفي الحقيقي.

كيف يمكن لهذا القانون أن يعزّز من حرية الصحافة؟

- هذا القانون سيمنحك الدعم القانوني الذي تحتاجه للوصول الى المعلومات الرسمية وبالتالي لنشر تلك المعلومات بحرية.
- هذا القانون سيشجعك على تقديم تقييم مستقل لأداء الحكومة من دون التعرض للجزاءات أو للملاحقة القانونية.
- هذا القانون يساهم بشكل مباشر في الوصول الى صحافة حرة وذات جودة عالية كما يحفظ من القرارات السياسية التي تتخذها طبقة سياسية نخوية من وراء "الأبواب الموصدة".

الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات ("الشبكة") هي مجموعة متعدّدة القطاعات تتألف من برلمانيين ووزارات وجمعيات من القطاع الخاص ونقابات مهنية ومنظمات غير حكومية تسعى الى تعزيز الشفافية والحاسبة والنهوض بسيادة القانون والمشاركة المدنية في لبنان من خلال الوصول الى المعلومات وحماية الأفراد الذين يبلغون عن الفساد ("حمية كاشفي الفساد"). وقد تأسست الشبكة في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بمبادرة من "منظمة برلمانيون لبنانيون ضد الفساد" و"الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية" و"جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات-عدل"، بالتعاون مع "جمعية المحامين والقضاة الأمريكيين مبادرة سيادة القانون - مكتب لبنان".